ومن هنا كانت سلامة المنهج ألا ندخل هذه العبقريات فى تقويمنا للموقف، وإنما نجعل هذا التقويم للموقف العام فى ظواهره الطبيعية المألوفة .

وفى ظنى أن هناك عوامل مختلفة تقف وراء هذا الموقف ، وهى عوامل نستطيع أن نردها كلها إلى ظاهرة عامة واحدة ، وهى أن الروافد الدفاقة التى كانت تصب فى نهر حياتنا الثقافية حاملة معها أسباب الحياة قد توقف أكثرها عن التدفق، فتحولت إلى مياه آسنة لاحراك به ، أو أصابها الجفاف فتحولت إلى قيعان جرداء لاحياة فيها ولاماء ، أما القليل منها الذى استمر فى حركته فقد قوة تدفقه ، وفقد معها قدرته على أن يمد النهر بمزيد من أسباب الحياة التى تجعله قادراً على مزيد من العطاء والنماء .

وأول هذه الأسباب مشكلة الكتاب ، وهى مشكلة تتلخص فى كلمتين: الأولى أن الكتاب تحول إلى سلعة تجارية ينتجها من يضمن الربح ، ويشتريها من يقدر على الدفع ، والأخرى أن الكتاب أصبح يخضع لكل ما تخضع له السلع التجارية من قوانين الاستيراد والتصدير ورسوم الجمارك والضرائب ، وكانت النتيجة التى لم يكن منها بد ارتفاع سعر الكتاب من ناحية ، وتحديد نوعيته من ناحية أخرى، ولست أحمل دور النشر الخاصة قدراً كبيراً من المسئولية فى ذلك ، فهى دور تجارية قبل كل شئ، ولكنى أحمل المؤسسات الرسمية هذا القدرالكبير من المسئولية ، وبصفة خاصة الهيئة العامة للكتاب ودار الكتب المصرية ، فقد كان الأمل الكبير معقوداً على الهيئة لحل هذه المشكلة ، ولكنها لم تستطع حتى أن تحقق ما حققته المطبعة الأميرية ببولاق حين حملت على عاتقها أمانة الكلمة المكتوبة فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، فأخرجت ما أخرجت من كتب التراث وغير التراث مما كان له أثره الكبير فى النهضة الثقافية التى شهدتها هذه المرحلة ، أما دار الكتب فلا أدرى سببا لتوقفها عن أداء هذه المهمة ، لا أدرى أين ذهب القسم الأدبى بها ، ولم توقف؟ وقد كان ذات يوم القسم النابض بالحياة فى هذه الدار، أو خلية النحل التى لا يهدأ دويها ليل نهار .